قمّة البحرين: الرجز والكامل

أحمد عمر

حقٌّ علينا أن نحمد مُخرج حفلة القمّة العربية الـ 33 لإعجابه ببيت الشعر، مكتوباً بخط الثلث الجليل، الذي اختاره ملك البحرين عنواناً لقصر الصخير، فكان يعود إليه بعين الكاميرا الوالهة بين الفينة والأخرى، إنْ مَثّله كمَثَل السائقين، إنّهم كانوا يختارون بيتاً من الشعر، هو البيت الرائد، يدوّنونه على أقفية سياراتهم ومركباتهم، وصدور محلّاتهم ومجالسهم. وكان بناةُ الأندلس، طيّب الله ذكرهم، يدوّنون الأشعار على القصور، التي صارت آياتٍ للعالمين. وقرأت أنّ دخل إسبانيا من زيارة قصر الحمراء يبلغ ربع مليار دولار في السنة، من «خراج» الزيارات، وكلّ لبنة فيها قد دُوّنت عليها آية، تجمع حكمة الدهر: وهي لا غالب إلا الله. أما ملك البحرين فقد اختار هذا البيت، وهو أغرب وأعصى بيت قرأته في حياتي، عنواناً لحكمته في الحياة والسياسة والبيان والعمران، لن يقدر البرقوقي ولا العكبري ولا الزوزني على شرحه وتفسيره: قصر أبو سلمان حاز العجبا/ تاريخه بالحرف يحسب تغلبا.

ليس في القصور أعاجيب مثل أعجوبة قصر تاج محل، ولا مثل قصر الخورنق، ولا قصر غمدان، فإنّما صناعة العرب هي الشعر، لكنّ بيت الشعر عجيب حقاً، وقد خلط الشاعر الكمي المكلّم فيه بين بحرين: الرجز والكامل، هذا عذب فرات، وهذا ملح أجاج، وبينهما برزخ لا يبغيان، فبأي آلاء ربكما تكذبان؟

بيت شعر فذّ، على البحر الميت، فريدٌ، فيه أخطاء نحوية ووزنية وعقلية، لكنّه يصلح عنواناً للقمّة العربية التي رأينا حلقتها الـ 33، وما زال عرضها هو العرض المُصخِر نفسه، لكن، ثمّة جديد، قليل طارئ على العرض، والقليل نافل لا يضيف شيئاً، وهو مشهد نثر الورود على العرسان الفرسان، أصحاب الفخامة والسعادة، ومشهد ثانٍ: هو مشهد حرمان بشّار الأسد من الخطابة، فأنعم بها وأكرم من عطية! يبدو أنّه حضر ضيفُ شرفٍ أو «كومبارس»، وهو رئيس يُحبّ الفلسفة والرغاء، ومن غير أن يطلب منه إحضار ولي أمره معه، قال محلّلون كُثر إنّ لهم حكمة وغاية، وهي نزعه من حضن إيران إلى حضن العربان. وتفقّد القوم مُعمّر القذافي، الذي كان يُفسد الحفلات الملكية، ويُحوّلها مدرسةً مشاغبين، كان يدخّن في الفصل، أو يسرح من أحد الملوك العرب الميامين، فيطربنا. يقول المثل العربي: ما قلّ سفهاء، قوم إلا ذلّوا، لكنّ صاحبي يطلب منّي أن أعدل وأنظر إلى نصف الكأس المليء، فنظرت نظرة في النجوم، فلم أجد الكأس، وإنّما وجدت شظاياه، والماء مُراقاً، ووجه الأفق قد راقا، فقال: حسبك من كبارنا، وهم جميعاً يلحنون، إنّهم لم يدينوا أهلَ غزّة، فقلت: لكن عبّاسهم دانها، فقال: حسبك أنّهم اجتمعوا متّاخين متحابّين، على قلب عبّاس واحد، وقد غفروا لأخيهم بشّار قتله مليون سوري، وتشريده نصف الشعب السوري، مثبتين أنّهم حلماء، كرماء، يحبّون العفو عند المقدرة. وقيل إنّهم دعوه سرّاً عسى أن يقنعوه بالتوبة عن تجارة الممنوعات. وتحدّثنا عن خطبهم العصماء المُحذّرة التي تصلح للتنويم والتخدير، أليست قمّة المنامة؟ كأنّي بهم يهمّون بعمليات جراحية للأمّة؟ وإنّ أفضل خطاب في القمّة هو خطاب أنطونيو غوتيريس، سوى أنّ لغته خالية من الألحان، لأنّه خطب بالإنكليزية، وذكّر فيها بأمجاد العرب في الأندلس.

وفي بيت الشعر خطأ نحوي، فالصواب أن يقول الشاعر: قصرُ أبي سلمان، فقال صاحبي: يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر. وقد مزج الشاعر الفحل بين بحرين هما بحر الرجز والبحر الكامل، وبحر الرجز هو حمار الشعراء، وشتّان بين الحمار والفرس، فأحالني صاحبي إلى بيتٍ لعنترة بن شدّاد يمزج بينهما، فيقول: إنّي امرؤ من خير عبس منزلاً/ شطري وأحمي سائري بالمنصل، فقلت: فما بال تغلب هنا؟ أيكون الشاعر البوسيسي بكريّاً حاقداً على تغلب، وترحّمت على الخليفة المهدي وهو يقول للمفضّل الضبّي: «يا مفضّل أسهرني البارحة قول ابْن مطير الأسدي: (وَقد تغدر الدّنيا فيضحي فقيرها/ غنياً ويغنى بعد بؤسٍ فقيرها)». وقد جاء في الأثر النهي عن إنزاء الحمير على الخيل، لكنّ صاحبي حَمِد القمّة بأنّ حمار الرجز النازي على فرس الكامل سكت عن النهيق، وتلك فضيلة ما أحمدها من فضيلة!

عادل إمام وبركات «دسوقي أفندي»

عبد الحكيم حيدر

في عيد ميلاده الـ 84، يكون «دسوقي أفندي»، وعادل إمام أيضاً، في كامل بهائه الشعبي خفيف الظلّ البسيط بساطة الناس التي تريد أن تنحت لها أسماً وشأناً، في سماء عمله مساعداً في مكتب محاماة، هذا الدورالذي مَشى مع إمام بشكل ما، مع المبالغات، بالطبع، كما في «النسي» عامل تحويلة، وخروجه عن سياق البساطة كما في «الهلفوت»، نزولاً إلى بهارات السوق، أو محافظة على ذلك الهامش البسيط بمصداقية الفنّ مع محمد خان، كما في «الحرّيف» و«كراكون في الشارع»، وإن تغلّب على «كراكون» الجانب الهزلي كثيراً مع السخرية المُرّة، التي يمسك لك القضية الأصلية من الأصل، ويُبقي الجانب الضاحك.

في عيد ميلاده الـ 84، يكاد الواحد أن يقول إنّ ضغط السلطة أكبر بكثير من حساسية الفنّان ووحدته، وأمواله أيضاً، وإن كثرت، لأنّ السلطة تمتلك أحاليل الإنتاج والمواضيع التي تفرضها بطرق خفيّة، وبإمام. خرج بمعادلة معقولة كي يحافظ لامعيّ سيرك على معادلة أكبر منه بكثير، معادلة تضبط إيقاعاتها السلطة من بعيد، والأموال أيضاً، وذهاليز السياسة.

يظلّ عادل إمام على خطى «دسوقي أفندي»، بشكل ما، وإن اختلفت المواضيع، أو المخرج، أو المادة الحكائية، أو الحقبة الزمنيّة لنشاطه في السبعينيات (الفترة الساداتية)، والثمانينيات أو التسعينيات، وما بعدهما، وهي «الفترة المباركية»، حتّى أفلام الضحك للضحك، كأفلام «رجب فوق صفيح ساخن» أو «شعبان تحت الصفر»، إلى آخره، كان ظلّ «دسوقي أفندي» هو قماشته التي نسج عليها نسبة كبيرة من شخصياته في أفلامه، سواء، مغلوباً على أمره كما في «الهلفوت»، اللهم بعض أفلام سنواته الأخيرة، حينما جعل من المُمثّلين الشباب حوله بطانة تخدمه، مع وجود بطلة تُسيّل اللعاب مثل الممثلة اللبنانية نيكول سابا، أو غيرها، واجهةً أنثوية للشبّان، وحتّى بعض ثيمات مسرحياته، فيما ظلّ «دسوقي أفندي»، باستثناء زعامته الواضحة لمدرسة المشاغبين، التي اعتبر المخرج جلال الشرقاوي أنّ الغلبة الفنّية وانطلاق الموهبة كالصاروخ ستكونان من نصيب سعيد صالح، إلا أنّ ذكاء عادل إمام بمفرده، وبساطته، جعلاه يقود سفينته الفنّية بنجاح لأكثر من نصف قرن. فترة عادل أمام «المباركية» التي امتدت من 1981 حتّى قيام ثورة يناير (2011)، كانت هي فترة عادل إمام عادل إمام بمعظم غلاله الفنّية من أفلام ومسرحيات ومسلسلات، لما يقرب من ثلاثين سنة، ولم تحدث له أيّ مضايقات تُذكر، وكانت غمزات عادل إمام مع النظام المباركي هيّنة ولَيّنة وشبه محفوظة وضاحكة، ومن عصب النظام الحيّ، وقد تركت له مساحات الضحك السياسي (أو الزغزغة)، خلفيةً للتنفيس فقط، وليس أعمالاً فنّية مُربكة للسلطة، والدليل على ذلك، سلسلة أفلام عادل إمام عن الإرهاب كلّها ظهيرٌ فنّي للسلطة المباركية، حتّى وصل به الحال إلى السفر بمسرحه إلى أسيوط وإيضاً، عند إدلاء عادل إمام بأيّ تصريح قبل ثورة يناير أو خلالها أو بعدها. واتذكّر أنّ عصام سلطان، وهو يصول ويجول مع بقايا نظام مبارك قضائياً، وخاصّة قضية أرض الطيارين، إذا بعادل إمام يخرج إلى القناة التلفزيونية، التي تُجري حواراً مع عصام سلطان، ويقول له ساخراً: «ما تقعد يا أخي وتهمد شوية». وكانت تلك رسالة واضحة نقرأ شفراتها، للآن، خلال سجن عصام سلطان للآن. كان عادل إمام شريكاً فنّياً مع السلطة المباركية، ومن أقوى شخصياتها في الشارع الفنّي المصري، لدرجة أنّ محمد الباز لم يجد من شخصية يشاكس بها شخصية الشيخ متولّي الشعراوي، المسيطرة شعبياً ودينياً ومجتمعياً، سوى شخصية عادل إمام، وألّف في ذلك كتاباً، وتلك نادرة عجيبة، وهي أن تؤلّف الكتب بطريقة المُكايدة، وضفيرة ابنة عمّي أطول من ضفيرتك.

ولكن، يظلّ عادل إمام، هو ذلك الفنّان الذكي، الذي استطاع أن يجيد اللعب مع السلطة في المناطق المُتّفق عليها، وما يعطيه الشبّان خيراً وبركة للفنّان، وتظلّ السلطة سعيدةً بالضحكات التي تطيل عمرها سنةً وراء أخرى. هل هكذا حسّ الرجل بالتعب من تلك اللعبة، وأراد أن يرتاح بجوار أحفاده، بعدما أصبح الضحك عملة نادرة؟

الآثار التاريخية غالباً ما تكون من الضحايا

يقظان التقي

للحروب تأثيرات مدمّرة لا تقتصر على البشر فقط، بل تمتدّ إلى البيئة التحتيّة والمباني والعمران والآثار. والتدمير ليس مشكلةً مادّيةً فقط، بل له آثار اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد، عبر تدمير المنازل والمتاجر والمكاتب، وتعطيل الأنشطة، وتشريد السكّان، والظروف غير المُستقرّة، ومخيمات اللاجئين. وتتطلّب إعادة الإعمار بعد الحروب والأزمات موارد ماليةً ضخمةً، وتكنولوجيا حديثةً، وخبرةً فنّيةً مُتقدّمة، وهي أمور لا تكون مُتوفّرة بسهولة في المناطق المُتضرّرة.

تسبّبت الحرب العالمية الثانية في دمار هائل في أوروبا وآسيا، حيث تعرّضت مدنٌ للتدمير الكلّي أو الجزئي، مثل برلين ووارسو وهيروشيما، وتسبّبت الحرب السورية بدمار مدن بكاملها مثل حلب، المدينة القديمة، التي كانت تعتبر واحدة من أكثر المدن المأهولة أهمّية في العالم، تعرّضت لدمار كبير نتيجة استخدام الأسلحة المُتفجّرة الثقيلة، بكلّ ما تحتويه من معابد وأعمدة رومانية كانت مدرجة على قائمة التراث العالمي لـ«يونيسكو»، وكذلك سوق المدينة القديمة وقلعتها التاريخية، كما مناطق واسعة في دمشق والغوطة، ما أدّى إلى تهجير جماعي للسكّان، وتدمير البنية التحتيّة، وجهودٌ إعادة الإعمار مُتوقّفة وتواجه تحدّيات عديدة. مدينة نينوى القديمة في العراق تعرّضت لتدمير واسع على يد تنظيم داعش، بما في ذلك تدمير مواقع أثرية ومعابد تعود إلى الحضارة الآشورية. يعود بعض هذه المواقع إلى ثلاثة آلاف عام، كذلك جامع الموصل، ومنارته الحدباء الشهيرة. وتعاني بغداد والمدن الأخرى دماراً نتيجة القصف المُتكرّر بالأسلحة الثقيلة، ما جعل عملية الترميم الفوري، وإعادة الإعمار تُمثّل تحدّياً هائلاً.

إسرائيل تنافس «داعش» إرهاباً في تدمير آثار غزّة، ولا تشبه حربها على الفلسطينيين الحروب الأخرى، بما فيها الحرب الروسية على مدن أوكرانية. تسبّبت في تدمير واسع النطاق للمباني السكنية (أكثر من 375 ألف وحدة سكنية)، والقصف المدفعي والجوّي والبحري، بالإضافة إلى المعارك الأرضية، أدّت إلى انهيار الجسور وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، ما أدّى إلى تعطيل الحياة اليومية. إلا أنّ وضع الفلسطينيين مُهدّد بفقدان التراث الثقافي والتاريخي. غزّة لا تزال تتعرّض لجولّات من القصف، وباستخدام أسلحة مُتفجّرة ذات قوّة تدميرية هائلة. وتُغذّ قوّات الاحتلال بشكل منهجي إلى لي تدمير معالم المدن وذاكرتها في قصف الأحياء القديمة والبيوت التاريخية. فتندثر معالم المدن وأزقّتها وحاراتها، والفقها وجمالها، وحميميّتها الفاتقة، سواء في غزّة أو في جنوب لبنان. لطالما شكّلت الأماكن نسيجاً اجتماعياً متكاملاً للعلاقات بين الناس. لم يستثنِ القصف الإسرائيلي على الجنوب اللبناني لا الحجر (المسجد الأثري في بليدا)، ولا البيوت القديمة في حولا، ولا أشجار الزيتون والبطم والسنديان والملول، والشوح والغار، والعنب والتين، في ميس الجبل وحولا، بفعل القنابل الفوسفورية الحارقة ذات القوّة التدميرية بالمقارنة مع حرب 2006، ما يتجاوز القدرة على الترميم الفوري، فتفقد القرى تاريخها تدريجياً، وتستمرّ إسرائيل في سلب الذاكرة الفردية والجماعية، ومضمونها، من حرب إلى أخرى، ومن جيل إلى جيل.

ما يجري يتسبّب بفقدان لا يعوّض للآثار الإنسانية والتاريخية والدينية، مثل الكنائس والمساجد والمعابد، التي تعود إلى فترات تاريخية بعيدة، وغالباً ما تكون من الضحايا، ما يمثّل خسارة كبيرة للبشرية جمعاء مع سحق الحجر والطوب والمواد الأصلية، التي استخدمت في بنائها، إضافة إلى فقدان التفاصيل الفنّية والزخارف والنقوش الجدارية والفسيفساء والزجاج الملون، وتفاصيل أخرى كثيرة، تُعبّر عن فترات زمنية وثقافات مُحدّدة، واستعادتها في قيمتها الحقيقية خدمةً لمصالحها وأجندتها الشخصية، وهيمنتها على الدول الأخرى، كما أنّ الغطاء العسكري والسياسي، الذي ارتكز بشكل واضح على مرتكزات قِيَميّة، حاول الغرب التسويق لها من خلال محاولة تبرير الهمجية الإسرائيلية، في مواجهة من يدّعي أنّهم مجموعة من «الإرهابيين»، الذين لا تنطبق عليهم المواصفات التي تؤهّلهم لاحتمالات في ظلّ منظومة القيم العالمية، المتمثّلة بالعدالة وحقوق الإنسان، وصولاً إلى الحقّ في العيش بسلام وكرامة، هذا الغطاء، أدّى إلى بروز إشكالية تتعلّق بكيفية تخطّي الفشل، الذي يعتري آليات تطبيق هذه القيم، وهذه إشكالية كبرى، ليس من السهل الوصول إلى إجابات لها، وخصوصاً في ظلّ عالمنا المعولم، اليوم، الذي على الرغم من بروز الاهتمام المتزايد فيه بحقوق الإنسان ركيزةً أخلاقيةً في العلاقات الدولية، وتبنّي فكر السلوك المعياري، الذي تسعى أبعاد التنمية المستدامة لتجسيده، تبقى فيه العلاقات الدولية غير قادرة على شرح وتفسير سلسلة من الحقائق، التي يمليها تطوّر النظام الدولي، بنائياً وتفاعلياً، وخصوصاً في ظلّ الصراعات والحروب والأزمات، التي تتسم بالتعقيد، والتي يصبح فيها تحلّيل موضوع أخلاقة العلاقات الدولية أكثر تعقيداً في تصوّر أبرز مقاربات العلاقات الدولية، غير أنّ ذلك لا يمنع من القول إنّ من يقرأ التاريخ يدرك أنه كلّما تصاعدت حدّة الأزمات، تقلّص الالتزام بالمعايير الإنسانية المشتركة بين الشعوب، على اختلاف مرجعياتها الثقافية والدينية.

> الحرب الهمجية الإسرائيلية على غزّة شكّلت اختباراً حقيقياً للمنظومة القيمية الغربية في العلاقات الدولية، التي ظلّت المجتمعات الغربية تبشّر بها

(كاتب سوري في إسطنبول)

أيُّ منظومة قِيَميّة في العلاقات الدولية اليوم؟

بشار نرش

منذ توقيع معاهدة وستفاليا في عام 1648، التي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا، حُكمت العلاقات الدولية بالمنظومة الوستفالية، بعدما وضعت أسس عصر جديد في العلاقات الدولية، مبنيّ على مبدأ سيادة الدول، التي غدت الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وضبطَتْ، من ثمّ، النظام الدولي بقِيَمها، التي يتقدّمها هدف الحفاظ على بقائها، وتحقّق مصالحها، وفي مقدّمة هذه المصالح الحفاظ على أمنها القومي، الذي يُختزل، في معظم الأحيان، في الجانب العسكري وأمن الحدود.

ولكنّ هذه المنظومة تعرّضت لمراجعة جذرية، مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولا سيّما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتراجع الأيديولوجيا الشيوعية، في مقابل انتشار واسع للديمقراطية الليبرالية، وبروز ظاهرة العولمة، إذ ساد تفاؤلٌ كبير، ولا سيّما في الغرب، بأنّ عهداً جديداً من الاستقرار والسلام قد حلّ، تكفله عقلانية الدول الكبرى والاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات في ما بينها، غير أنّ هذا التفاؤل سرعان ما أخذ يتبدّد، بعدما تكشّف للعالم أنّ التغيرات التي حدثت لا تعدو كونها طاولت القشرة السطحية للعلاقات الدولية، وفي العمق، ما زالت هذه العلاقات محكومةً بجدلية القوّة في ظلّ استمرار الدول، ولا سيما الكبرى منها، بزيادة قوّتها العسكرية، ودخولها سباق تسلّح محموم.

ما بدعو إلى استحضار هذه المُقدّمة هو الحرب الهمجية الإسرائيلية على قطاع غزّة، التي شكّلت اختباراً حقيقياً للمنظومة القيمية الغربية في العلاقات الدولية، في وقتنا الراهن، والتي ظلّت المجتمعات الغربية، منذ عصري النهضة والتنوير، تبشّر بها، وعلى رأسها الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليان، والتعاون الدولي، وغيرها. فما يشهده قطاع غزّة، منذ أكثر من سبعة أشهر، من حرب همجية مُدمّرة طاولت البشر والحجر، وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومنظّمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، وغيرها، عرّى مفهوم القِيَم والمبادئ والأخلاق الغربية، التي لم يَعد الحديث عنها إلا ديباجة كلاميّة ليس لها وزن ولا قيمة، لتكون مُجرّد عبارات لا تستخدم إلا لأغراض أنية، عندما تحتاجها الدول الغربية خدمةً لمصالحها وأجندتها الشخصية، وهيمنتها على الدول الأخرى، كما أنّ الغطاء العسكري والسياسي، الذي ارتكز بشكل واضح على مرتكزات قِيَميّة، حاول الغرب التسويق لها من خلال محاولة تبرير الهمجية الإسرائيلية، في مواجهة من يدّعي أنّهم مجموعة من «الإرهابيين»، الذين لا تنطبق عليهم المواصفات التي تؤهّلهم لاحتمالات في ظلّ منظومة القيم العالمية، المتمثّلة بالعدالة وحقوق الإنسان، وصولاً إلى الحقّ في العيش بسلام وكرامة، هذا الغطاء، أدّى إلى بروز إشكالية تتعلّق بكيفية تخطّي الفشل، الذي يعتري آليات تطبيق هذه القيم، وهذه إشكالية كبرى، ليس من السهل الوصول إلى إجابات لها، وخصوصاً في ظلّ عالمنا المعولم، اليوم، الذي على الرغم من بروز الاهتمام المتزايد فيه بحقوق الإنسان ركيزةً أخلاقيةً في العلاقات الدولية، وتبنّي فكر السلوك المعياري، الذي تسعى أبعاد التنمية المستدامة لتجسيده، تبقى فيه العلاقات الدولية غير قادرة على شرح وتفسير سلسلة من الحقائق، التي يمليها تطوّر النظام الدولي، بنائياً وتفاعلياً، وخصوصاً في ظلّ الصراعات والحروب والأزمات، التي تتسم بالتعقيد، والتي يصبح فيها تحلّيل موضوع أخلاقة العلاقات الدولية أكثر تعقيداً في تصوّر أبرز مقاربات العلاقات الدولية، غير أنّ ذلك لا يمنع من القول إنّ من يقرأ التاريخ يدرك أنه كلّما تصاعدت حدّة الأزمات، تقلّص الالتزام بالمعايير الإنسانية المشتركة بين الشعوب، على اختلاف مرجعياتها الثقافية والدينية.

(كاتب سوري في إسطنبول)

جلْجلة أهل غزّة هي الأساس... القضية الآن

دلال البزري

اصبحت صورة إسرائيل في العالم في الحضيض. طلّاب الجامعات الأميركية، والأوروبية بدرجة أقلّ، أشهر من أسهم في هذا الانحدار، بينهم تنظيمات يهودية أميركية، كان لها الفضل في الفصل بين اللاسامية وإدانة إسرائيل. شارك الجميع في انتفاضة الجامعات للمطالبة بوقف تعامل جامعاتهم مع إسرائيل، بفكّ الحصار والتجويع، بوقف الحرب في غزّة، تشعلهم الأخبار القادمة من يوميات جحيم أهلها. وكلما فتكت إسرائيل بأولئك الأهل، أعلوا شعار «فلسطين حرّة»، ونشروا صداه وسط العالم، تليهم حكوماتهم.

الأميركي بايدن مثلاً، بعتابه المُهذّب بداية، ثم الجافّ، ثم بتهديدات بقطع دفعات من السلاح إلى إسرائيل، لأنها تقتل من الغزّيين «أكثر من اللازم»، بالضغط على نتنياهو، بوقف جموحه، بتحذيره من اجتياح رفح. والمحكمة الدولية، الجنوب أفريقية، تجدّد للمرّة الرابعة مرافعاتها ضدّ إسرائيل لمطالبتها بوقف تجويع الغزّيين وقتلهم، وتهجيرهم من نقطة إلى أخرى. ومؤسّسات الأمم المتّحدة تثابر على نعي الحياة في غزّة، على المطالبة بفتح المعابر، على توقيف أنشطة مجموعات اليمين الديني المتطرّف الإسرائيلية، التي تحرق شاحنات المساعدات، تضرب سائقيها، وتعبث بمحتوياتها. «يونيسف»، مثلاً، تبثّ الأشرطة بانتظام، يتكلّم مديروها من قلب غزّة، بعضهم يبكي، يمسك دموعه، لا يصدق هول ما يصفّ، وينسحب هذا كلّه على الحياة الديبلوماسية العالمية، التي تخزي جبين إسرائيل بارتكاباتها، بعضهم يبحث عن مبرّر لها، والغالبية لا تستطيع إلا الإدانة، إلا وضع جلْجلة أهل غزّة في قائمة أجندتها، حتّى لو افتعالاً، أو مشهداً، أو رفعاً للعتب. وكُتّاب، وباحثون، وروائيون، ومؤرّخون، وشعراء، معظمهم غربيون، يوقّعون الرسائل المشتركة، يطلقون الكلمات المؤثّرة، يغضبون على إسرائيل وجرائمها في حقّ أهل غزّة. ويكشفون التاريخ الفلسطيني الذي كان محجوباً. أخرهم، الشاعر الأميركي كريس هدْجز الذي ألقى قصيدةً في افتتاح حفل جوائز هولِيوود للأوسكار، هذا العام. قصيدة موجعة عن أطفال غزّة، ابكت الحاضرين من النجوم، وامسك هو دموعه بغية استكمال قصيدته. وقبيل ذلك، الممثّل الأميركي مارك روفالو، المُشارك في الحفل نفسه، يسير على السجادة الحمراء صارخاً في وجه المصوّرين «فلسطين حرّة ... فلسطين حرّة».

أما الإعلام الغربي، فذهب إلى أبعد من ذلك. خذ مثلاً واحداً؛ قناة «cnn في توك» البريطانية، ونجم مقابلاتها بيرس مورغان. هل تذكرون؟ غداة اندلاع «الطوفان»، كان مورغان يفعل ما هو متعارف عليه وقتها في هذا الإعلام، أي؛ سؤال الضيف، خصوصاً إذا كان عربياً، عن رأيه في عملية «حماس»؛ «الطوفان». هل كانت إجرامية أم لا؟ منتظراً منه الإجابة الدارجة وقتها «نعم إنهم مجرمون» (!). وقد اشتهر من بين الضيوف باسم يوسف، الذي أجابه، بعد إلحاحه مرتيْن أو ثلاث، بما تجاوز ملايين المشاهدات، لشدّة سخريته من عبثية سؤاله. في الأمس، استضاف مورغان الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية أفي هيمان، وكان إلحاحه مقلوباً، إذ كان سؤاله: «أنتم تعرفون العدد الدقيق من أعضاء حماس من الذين قتلتم. فهل تعرفون عدد المدنيين الذين قتلتم في غزّة؟»، فيكون جواب المسؤول الإسرائيلي أنّه «لا يعرف»، ولا حكومته تعرف. ألحّ مورغان، وأعاد السؤال مرتيْن وثلاث، واستنتج بصيغة السؤال: «أنت ناطق رسمي باسم الحكومة الإسرائيلية، وليس لديك فكرة عن عدد المدنيين الذين قُتلوا بأيدي حكومتك؟ كنتُ معتقداً في البدء أنّك جئت لتقول إنّكم تهتمون بشكل خاص بحياة المدنيين، ولكنك لا تعرف عدد المدنيين الذين قتلوا على أيدي حكومة أنت الناطق الرسمي بها. وإذا كنت لا تعرف كيف قتلت عدداً كبيراً من المدنيين في غزّة، فكيف يمكن لك القول إنك تهتمّ بمصير المدنيين؟».

هذا هو صوت العالم، بنُخَبه وحكوماته وطلّابه وإعلامه وشبابه، وكلّ ما يطلع منه هو جلْجلة أهل غزّة: الأطفال، النساء، الخدّج، الخيم، الهروب، الجوع، العراء، الدمار، الغبار... هي الصور التي غزت العالم وجعلت مدنيي غزّة الموضوع. لولا الوحشية الإسرائيلية وردّة الفعل الثارية لبنيامين نتنياهو على «الطوفان»، لولا كارثيتها الإنسانية، هل كان صوت العالم سينفجر وتحتلّ غزّة صدارة اهتمامه، إذ صارت شعاره الأوحد؟ إذ أصبحت تخطّي أهوال أهل الضفّة الغربية والقدس الشرقية، وفلسطينيي الداخل، ومُخيّمات الدول المجاورة؟

في المقلب الآخر، من جانب أهل غزّة، ماذا يقولون؟ الفيديوهات والمنشورات والمقابلات مع بعضهم تتشابه، وجميعها لشباب من غزّة، قليل من النساء. إليك بعضاً من كلماتهم، ومن دون ذكر أسماء: كلّهم يُجمعون على الفكرة التي باتت منتشرة أنّ «حماس» لم تهيئ الغزّيين لهكذا انقضاض إسرائيلي على قطاعهم. هل قامت «حماس» بتأمين الجبهة الداخلية من الملجأ والغذاء والصحّة؟ هل كانت «حماس» تجهل ما سينجم عن عملية 7 أكتوبر (2023)؟ هل تتّسع الآفاق لحماية أهل غزّة، أيضاً، ليحتموا فيها؟ هل تتحمّل «حماس» مسؤولية ممارسات «عناصرها غير المُنضبطة» بالاستيلاء على هذه المساعدات الآتية من الخارج؟ البقاء على قيد الحياة أو الموت؟ ويبشّر قادتهم بأنّ القادم من الأيام سيكون معركة «استنزاف طويلة»، استناداً إلى «التضامن العالمي غير المسبوق»؟ ... فتكون المعادلة الظالمة: إنْ جلْجلة أهل غزّة هي الأساس، وهي الوقود الشاحن لحرب ستستنزفهم، ولا يحصلون منها لا على صوت ولا على قرار، ولا على أمل بالحياة أو بمثوًى أخير.

(كاتبة لبنانية)

> من غير الواضح ما إذا كان الإسرائيليون قد نهبوا ما وجدوه، أم انّهم ببساطة دمّروه ليثبتوا انّه لا يوجد شعب فلسطيني، ولا تراث فلسطيني

استشهاد وجرح عشرات الآلاف من المدنيين، ودمار المستشفيات والمدارس والخراب. يَعِدُ الاحتلال إلى سحق المواقع الأثرية والتاريخية المُهمّة في ملايين المشاهدات، لشدّة سخريته من عبثية سؤاله. في الأمس، استضاف مورغان الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية أفي هيمان، وكان إلحاحه مقلوباً، إذ كان سؤاله: «أنتم تعرفون العدد الدقيق من أعضاء حماس من الذين قتلتم. فهل تعرفون عدد المدنيين الذين قتلتم في غزّة؟»، فيكون جواب المسؤول الإسرائيلي أنّه «لا يعرف»، ولا حكومته تعرف. ألحّ مورغان، وأعاد السؤال مرتيْن وثلاث، واستنتج بصيغة السؤال: «أنت ناطق رسمي باسم الحكومة الإسرائيلية، وليس لديك فكرة عن عدد المدنيين الذين قُتلوا بأيدي حكومتك؟ كنتُ معتقداً في البدء أنّك جئت لتقول إنّكم تهتمون بشكل خاص بحياة المدنيين، ولكنك لا تعرف عدد المدنيين الذين قتلوا على أيدي حكومة أنت الناطق الرسمي بها. وإذا كنت لا تعرف كيف قتلت عدداً كبيراً من المدنيين في غزّة، فكيف يمكن لك القول إنك تهتمّ بمصير المدنيين؟».

هذا هو صوت العالم، بنُخَبه وحكوماته وطلّابه وإعلامه وشبابه، وكلّ ما يطلع منه هو جلْجلة أهل غزّة: الأطفال، النساء، الخدّج، الخيم، الهروب، الجوع، العراء، الدمار، الغبار... هي الصور التي غزت العالم وجعلت مدنيي غزّة الموضوع. لولا الوحشية الإسرائيلية وردّة الفعل الثارية لبنيامين نتنياهو على «الطوفان»، لولا كارثيتها الإنسانية، هل كان صوت العالم سينفجر وتحتلّ غزّة صدارة اهتمامه، إذ صارت شعاره الأوحد؟ إذ أصبحت تخطّي أهوال أهل الضفّة الغربية والقدس الشرقية، وفلسطينيي الداخل، ومُخيّمات الدول المجاورة؟

في المقلب الآخر، من جانب أهل غزّة، ماذا يقولون؟ الفيديوهات والمنشورات والمقابلات مع بعضهم تتشابه، وجميعها لشباب من غزّة، قليل من النساء. إليك بعضاً من كلماتهم، ومن دون ذكر أسماء: كلّهم يُجمعون على الفكرة التي باتت منتشرة أنّ «حماس» لم تهيئ الغزّيين لهكذا انقضاض إسرائيلي على قطاعهم. هل قامت «حماس» بتأمين الجبهة الداخلية من الملجأ والغذاء والصحّة؟ هل كانت «حماس» تجهل ما سينجم عن عملية 7 أكتوبر (2023)؟ هل تتّسع الآفاق لحماية أهل غزّة، أيضاً، ليحتموا فيها؟ هل تتحمّل «حماس» مسؤولية ممارسات «عناصرها غير المُنضبطة» بالاستيلاء على هذه المساعدات الآتية من الخارج؟ البقاء على قيد الحياة أو الموت؟ ويبشّر قادتهم بأنّ القادم من الأيام سيكون معركة «استنزاف طويلة»، استناداً إلى «التضامن العالمي غير المسبوق»؟ ... فتكون المعادلة الظالمة: إنْ جلْجلة أهل غزّة هي الأساس، وهي الوقود الشاحن لحرب ستستنزفهم، ولا يحصلون منها لا على صوت ولا على قرار، ولا على أمل بالحياة أو بمثوًى أخير.

(كاتبة لبنانية)

> لولا الوحشية الإسرائيلية وردّة الفعل الثارية لنتنياهو على «الطوفان»، لولا كارثيّتها الإنسانية، هل كان صوت العالم سينفجر وتحتلّ غزّة صدارة اهتمامه؟

الآن، لماذا نُقتل الآن؟ ما السبب؟ وإذا كنّا في معركة تحرير، فاين ملامحها؟ ومن وجّه هذا «الطوفان» ومن اعطى التعليمات لتنفيذه؟ ما هو مصير قطاع غزّة الذي اصبح غير قابل للحياة؟ ما الذي يجب ان يفعله مليون و300 الف إنسانٍ حوصروا في منطقة جغرافية كانت تعتبر مكتظّة عندما كان يسكنها اقلّ من 200 الف نسمة؟ هل تفاعلت «حماس» مع احتجاجاتهم؟

نعم بجيبون. بلسان قياديين حمساويين، وعلى امتداد المعركة طوال أشهر الحرب. إذ يصرّون على أنّ تحرير فلسطين يستحقّ «هذه التضحيات كلّها». وبعد ذلك، في نهاية شهر مارس/ آذار الماضي، اصدرت «حماس» بياناً على «لتغريام» تكرّر قرارها الاستمرار في الحرب التي ستوصل إلى «النصر والحرّية للفلسطينيين»، شاكرةً بشكل خاص أهل غزّة، مُعرّفة به «إرهاقهم». التعليق على هذا «الاعتذار» بلسان الشباب: لم تلحقه أيّ إجراءات لوقف التجاوزات، لتنظيم المساعدات، لحماية أهل غزّة... إلخ. كيف يمكن تصديق كلّ هذه الأقوال؟ كيف يمكن أن نقيس حجمها؟ أو مدى انتشارها؟ فيما لا الظروف الطارئة ولا خلفيات وسوابق حماس تبشرها؟ بالانتخابات؟ باستطلاعات الرأي؟ وهل يكون أهل غزّة بكامل استعدادهم لخوض واحدة من الانتخابات؟ فيما هم يرتحلون، يتشرّدون، يجوعون، يعطشون، يموتون من دون حساب، وأولويتهم الحدّ الأدنى من البقاء على قيد الحياة أو الموت؟ ويبشّر قادتهم بأنّ القادم من الأيام سيكون معركة «استنزاف طويلة»، استناداً إلى «التضامن العالمي غير المسبوق»؟ ... فتكون المعادلة الظالمة: إنّ جلْجلة أهل غزّة هي الأساس، وهي الوقود الشاحن لحرب ستستنزفهم، ولا يحصلون منها لا على صوت ولا على قرار، ولا على أمل بالحياة أو بمثوًى أخير.

(كاتبة لبنانية)

كاريكاتير عماد حجاج

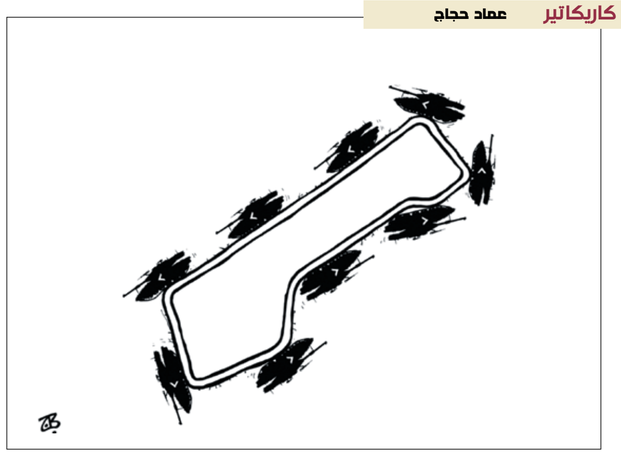

غوتيريس يقرّع الزعماء العرب

زياد بركات

إذا كان ثمّة ما هو لافتٌ في القمّة العربية التي عُقدت في المنامة، فهو خطاب أُلقي وآخر أُحجم أو سُكِت عنه. لهذا السبب أو ذاك. كان الخطاب الأول استثنائياً في المقاييس كلّها، والقاء الأمين العام لهيئة الأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريس، أمّا الثاني، فللرئيس السوري بشّار الأسد، الذي سجّ

سؤال الدولة الثقافية

كمال عبد اللطيف

عندما وصلت إلي دعوةٌ من مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، والجمعية المغربية للعلوم السياسية، وبتعاون مع وزارة الثقافة، للمشاركة في يوم 13 مايو/ أيار الحالي، في إحدى ندوات المعرض الدولي للكتاب والنشر في الرباط، فوجئت بعنوان الندوة: «الدولة الثقافية، من إشكاليّات التصوّر إلى إكراهات البناء»، ولم أفهم المقصود من الجمع في العنوان بين الدولة والثقافة، رغم أنّنا استأنسنا بالحديث عن الدولة الاجتماعية، ودولة الحقّ والقانون... إلخ. وأتصوّر أنّه إذا كانت هناك مبرّراتٌ للتسميات المُشار إليها، فإنّه يصعب علينا قبول تسمية الدولة الثقافية، استناداً إلى واقع الدولة وطبيعة الفعل الثقافي في مجتمعنا. وإذا كانت الورقة المُرفقة برسالة الدعوة قد حاولت توضيح ما سمتها «حدود الممكن وإكراهات البناء في السياسات الثقافية»، إلا أنّني لم أجد فيها ما يقرّبني من الموضوع. وتعزّز لديّ هذا الإحساس عندما اتجهت الورقة، في النهاية إلى الحديث عن السياسات الثقافية، محاولةً إبراز أنّ المقصود من الدولة الثقافية يتعلق، أولاً وأخيراً، بجعل الثقافة بمثابة القاعدة الأساس للسياسات العمومية في المجال الثقافي. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تَمّ اختيار الدولة الثقافية بدل السياسات الثقافية؟

تقترن الإيحاءات المُرتبطة بتسمية الدولة الثقافية بمسألة تُمنح فيها الأولوية للثقافي على حساب السياسي أو العكس، وهذه مسألة قديمة يعرفها المُشتغلون بتاريخ الفكر وتاريخ الفلسفة، وهي تعود بنا إلى مفاضلات، نتصوّر أنّها في حكم ما أصبح مُتجاوَزاً في عالم غدا يعترف، اليوم، بالمكانة التاريخية لكلّ من الثقافي والسياسي، وأدوارهما في التاريخ وفي المجتمع. وقد استبعدنا، ونحن نفكر في الموضوع، مثل هذه القضايا، بحكم أنّها لا تسمح برسم المعالم الكبرى لإمكانية الاقتراب من الأسئلة، التي نُرَجّحُ أنّها كانت وراء التفكير في موضوع الندوة. لا مفرّ من إبداء احتراسٍ محدّد من مفهوم الدولة الثقافية، وخصوصاً عندما تَرِنُّ في آذاننا مفاهيمُ مماثلةٌ له، من قَبيل الدولَة العسكرية أو الدولة الأمنية، خاصّة أنّنا اعتدنا تهميش الفعل الثقافي زمناً طويلاً، وذلك، رغم أهميته وأهمية الأدوار التي يقوم بها في حياة الأفراد والجماعات. وأتصوّر أنّه لا يمكن أن تكون للتفكير في السياسات الثقافية مردوديّة، إلاّ عندما يُوَجَّهُ للتفكير في التحدّيات، التي لا تسمح للثقافة ببناء ما يساعد في عمليات التقدّم والبناء المُجتمعي والتاريخي. وعندما نشخّص موضوع الندوة في واقع الدولة المغربية والمسألة الثقافية، نُصبح أمام جملة من التحدّيات المُرتبطةِ بالثقافةِ والسياسةِ والمجتمع، وسنكتفي بالتوقّف أمام عيّنة منها. تواجه الدولة المغربية تحدّياتٍ في موضوع التراث والظواهر التراثية، كما تواجه في الوقت نفسه، جملةً من التحدّيات المرتبطة بظاهرة التعولم والتنميط الثقافي. وندرجهما معاً في إطار التفكير في الهُويّة وتحوّلاتها في التاريخ. ويمكن أن نضيف إليهما التحدّياتِ المُرتبطةَ بثورةِ الاتصال وما نتجّ عنها من عوالم افتراضية، وقد أصبحت هذه الثورة ترتبط، اليوم، بثقافة الوسائط الاجتماعية، وما ترتّب عنها من ثقافة جديدة. فكيف يمكن أن تواجه السياسات الثقافية المكوّن التراثي، وقد تحوّل بفضل ثورة الاتصال إلى شبكات؟ وكيف تواجه موجات العولمة الكاسحة؟ وما هو موقفها من ضجيج وتفاهة شبكات التواصل الاجتماعي، وقد أصبحت تملأ السمع والبصر؟

> تواجه الدولة المغربية تحدّيات في موضوع التراث، وجملةً من التحدّيات المُرتبطة بظاهرة التعولم والتنميط الثقافي، يندرجان في إطار التفكير في الهُويّة

ترتبط التحدّيات، التي رسمنا، بطبيعة التحوّلات الجارية في مجتمعنا، وهي تحوّلات ترتبط بالثقافة والمجتمع، وتعكسها جوانب من خيارات الدولة، كما تترجم في مضامين الفعل الثقافي، كما ينشأ ويتطوّر في دائرة الإنتاج الثقافي في تجلّياته المختلفة. وإذا كان من المُؤكّد أنّ الإنتاج الثقافي تترجمه جهود المُبدعين والباحثين، جهود الأفراد وجهود الجماعات والمؤسسات، فإنّ من المُؤكّد، أيضاً، أنّه لا يحصل ولا يتراكم من دون حرّية، ذلك أنّ السياسات الثقافية لا يمكن أن تكون مُثمرةً، إلا في دولة الحرّية والتحرّر المتواصلين. وهذا الأمر بالذات، هو الذي دفعنا، ويدفعنا، إلى ربط السياسات الثقافية بشرط الحرّية، الذي يؤسّس لإمكانية مواجهة التحدّيات ومغالبتها. ولن تتمكّن الدولة من مواجهة التحدّيات، التي أمامها، إلا في مناخ يجعل الحرّية ضمن أولوياته، إذ لا وجود لدولة ثقافية من دون أجواء تسمح بالتحليق عالياً. ولا يحصل التحليق في الأعالي من دون حرّية تستبعد الحَجْر والحَجْب، وتفتح الحياة والمجتمع على أفق يتيح إمكانية التغنّي بمستلزمات الطيران الحرّ، وتسمح بتحويل التطلّعات إلى وقائعَ ممكنةِ الحصول.. فلا ثقافة من دون فضاء حرّ، ولا انخراط في عالم التواصل والمعرفة من دون حرّية، وبلا أجنحة ملوّنة تسمح بالاقتراب من السماء، كما تسمح بثبات الأقدام فوق الأرض. لنقف أمام مثال يرتبط بالنقاش الدائر في المجتمع المغربي منذ أشهر، في موضوع إصلاح مدوّنة الأسرة، إذ يمكن أن نُعاين التحدّيات الثقافية التي تواجه الثقافة المغربية في مجال كيفيات التعامل مع الموروث الثقافي، الأمر الذي يكشف الصعوبات التي ما زال مجتمعنا يواجهها، في موضوع الموقف من التراث، ومن الاجتهاد ومن المستقبل. كنت أتمنى أنّ يكون عنوان هذا اللقاء أسئلةَ وتحدّياتِ الدولةِ الثقافيةِ بدل الدولةِ الثقافيةِ، بحكم أنّ ربط الفعل الثقافي بالدولة يرتبط في التقاليد الجارية، بكثير من الصوّر النمطية عن الدولة ومؤسّساتها، في بلادنا وفي تاريخنا. وعندما اتجهنا في هذه المحاولة للتفكير في بعض التحدّيات الثقافية، التي تواجهها الدولة المغربية اليوم، فقد ارتأينا أن نقترب من العيني المُشخّص في التاريخ. أمّا التحدّيات التي أشرنا إليها، فهي تُعَدُّ، اليوم، في قلب إشكالات الثقافة المغربية، فتحضر القارة التراثية لترسم في حاضرنا الممكن والصعب، كما تحضر بعض سمات التعولم لِتُساهم في رسم كثير من مظاهر حاضرنا، في الاقتصاد والسياسة والمعرفة والتقنية، فكيف نبني مصيرنا الثقافي في ظلّ ما ذكرنا؟

تستدعي التحدّيات، التي استحضرناها أمثلةً، جملةً من القواعد المُرتبطة بنمط العمل الثقافي، أي المرتبطة بالإنتاج الرمزي في التاريخ، ولهذا الأخير، كما نعرف، زمانيةٌ مختلفةٌ عن زمانية الإنتاج المادّي. ويترتب من هذا الأمر، نتائج تُعطّل كثيراً من متطلبات التنمية، ومن هنا تكون مؤسّسات وصوّر تدبير الدولة لأفعال المجابهة في المجال الثقافي، ضروريّة لبناء مجتمع جديد، إنّها تسهم في نشر وتعميم ما يمكن أن يرفع التردّد، ويعجّل بإعداد الشروط التي تسمح بالتقليص من هيمنة الشروط الكابحة للتقدّم.

(أكاديمي مغربي)

هستيريا إسرائيلية بعد إعلان المدعي العام للجنائية الدولية

عمر كوش

أخيراً، بعد مضيّ أشهر عديدة على حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين في غزّة، أعلن المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، أنّه طلب من المحكمة إصدار مذكّرات اعتقال في حقّ كلّ من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن يوآف غالانت، وحمّلهما «المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية التالية، التي ارتُكبت على أراضي دولة فلسطين (في قطاع غزّة) اعتباراً من الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023». وطلب خان أيضاً إصدار مذكّرات اعتقال في حقّ كلّ من يحيى السنوار، ومحمد ضيف، وإسماعيل هنيّة، من حركة حماس. جاء إعلان المدّعي العام، حسب بيانه، بناءً على أدلّةٍ جمعتها المحكمة، وخلصت فيها إلى أنّ مسؤولين إسرائيليين حَرَموا، بشكل مُمنهج، فلسطينيين أساسيات الحياة، وأنّ كلّاً من نتنياهو وغالانت، متواطئان في الأوامر بشأن الحرب على غزّة، والتسبّب في المعاناة والتجويع للمدنيين، ومتّهمان بارتكاب جرائم تشمل «التجويع» و«القتل العمد» و«الإبادة والقتل». فور إعلان خان، سادت حالة من الهستيريا والهلع بين صفوف المسؤولين الإسرائيليين، وهاجموا المحكمةَ ورئيسَها، فوصف الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ، طلب المدّعي العام للمحكمة بأنّه «أكثر من شائن»، فيما سارع نتنياهو إلى وصف طلب المدّعي العام بالفضيحة، وجمع تواقيع أعضاء حزب الليكود على عريضة ضدّه. أمّا وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، فقد أعلن تشكيل «غرفة حرب خاصة» لمواجهة تحرّك المحكمة الجنائية الدولية. وبدوره، اعتبر عضو مجلس الحرب الإسرائيلي بيني غانتس، طلبَ المدّعي العام للمحكمة بأنّه «أعمى أخلاقياً». كذلك طالب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بتجاهل «المدّعي العام المعادي للسامية، وتصعيد الهجوم على حماس، حتّى يتم القضاء عليها»، أمّا زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد، فندّد بإعلان مدّعي المحكمة الجنائية الدولية، ووصفه بالكارثي. امتدّت الهستيريا إلى حلفاء إسرائيل، وخصوصاً في الولايات المتّحدة وبريطانيا، فوصف الرئيس الأميركي طلب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال في حقّ نتنياهو وغالانت بـ«الأمر «الشائن»، فيما أكّد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أنّ بلاده ترفض إعلانَ المدّعي العام بشأن إسرائيل و«حماس»، معتبراً أنّه لا سلطة قضائية للمحكمة الجنائية الدولية على إسرائيل، وأنّ مساواة المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بين إسرائيل و«حماس» أمر مُخزٍ، وادّعى أنّ القرار يقوّض جهود التوصّل إلى اتفاق تبادل ووقفٍ لإطلاق النار في غزّة (!) ومن جهته، اعتبر مُتحدّث باسم رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، أنّ قرار المدّعي العام للمحكمة الجنائية «غير مفيد».

> المُستغرَب، عدم اتهام المدّعي العام قائد أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي، لأنّه منخرط مباشرةً في حرب الإبادة على غزّة

سبق لنتنياهو أن قال إنّ قرارات المحكمة لن تُؤثّر بتصرفات إسرائيل، لكنّها «ستشكّل سابقة خطيرة»، وعقد اجتماعات استباقية مع مستشاريه أعضاء حكومة الحرب التي يرأسها، في الأسابيع القليلة الماضية، تحسّباً لإصدار المحكمة مذكّرات اعتقال ضدّه، ومن أجل اتخاذ خطوات لازمة لمنع إصدارها، والتصدّي لها في حال صدورها، وطالب الإدارة الأميركية بالضغط على المحكمة، ومدّعيها العام، من أجل منع ذلك، كذلك طالب ألمانيا وفرنسا بالتدخّل، والضغط أيضاً على المحكمة الدولية. وبعدها بدأت إسرائيل شنّ حملة سياسية ودبلوماسية مكثّفة للضغط على المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لحثّه على عدم استصدار أوامر اعتقال ضدّ قيادات إسرائيلية، لكنّ الحملة الإسرائيلية لم تُجدِ نفعاً هذه المرّة. بالقياس إلى مذكّرات سابقة، فإنّ صدور مذكّرات اعتقال في حقّ نتنياهو وغالانت قد تستغرق أسبوعين، لكنّ المُهمّ أنّ صدورها يعني نهاية الإفلات من المسؤولية والعقاب بالنسبة إلى المسؤولين الإسرائيليين، ولعلّ حالة الهيستيريا التي سادت في إسرائيل، بعد بيان المدّعي العام للمحكمة، تظهر أهمّية إعلانه المطالبة بإصدار مذكّرات الاعتقال، وذلك رغم أنّ إسرائيل لا تكترث بما تصدره المؤسّسات الدولية والأممية من قرارات بشأنها، ولا تلقي بالاً للقانون الدولي، إضافة إلى أنّها لا تحترم قرارات الجمعية العامة، ولا قرارات مجلس الأمن، ولا قرارات محكمة العدل الدولية، خصوصاً تلك المتعلّقة بحرب الإبادة التي تشنّها على قطاع غزّة. ولعلّ صدور مذكّرات الاعتقال يعني أنّ إسرائيل ستكون في قفص الاتهام مرّة أخرى، بعد أن قامت دولة جنوب أفريقيا بجرّها إلى محكمة العدل الدولية، بتهمة ارتكاب جريمة إبادة جماعية ضدّ المدنيين في غزّة، وستوضع إسرائيل في حالة دفاع، وستجهّز فريقاً من المحامين للردّ على مذكّرات الاعتقال، التي ستصدرها المحكمة الجنائية الدولية، الأمر يسهم في إماطة اللثام عن الصورة التي حاولت كثيراً تسويقها، وتدّعي فيها أنّها الدولة «الديمقراطية» الوحيدة في المنطقة، في حين أنّ الاتهامات ومذكّرات الاعتقال تضعها في مكانها الصحيح؛ دولة تمارس جرائم دولية خطيرة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

عندما يتفاخر رجال أعمال في مصر بالاحتكارات وغياب العدالة

عمر سمير

منذ قرابة أسبوع، انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي مقتطفاتٌ من لقاء مع أغنى رجل أعمال في مصر؛ المهندس سميح ساويرس، بخصوص سرّ نجاحه وحجم ثروته، فردّ قائلاً: «لا يهمّني حجم ثروتي لأنّ الأمان يبدأ بعد أول مائة مليون جنيه». انتشرت هذه الفِقْرَة على نطاق واسع في مواقع التواصل، سواء تهكّما أو تحليلاً، لكنّها، مع الأسف، ليست التصريح الأكثر أهمّية في اللقاء، بقدر ما هي مُعبّرة عن التفاوت سواء في التفكير أو مستويات الغنى والفقر في البلاد، التي لا ينقصنا التقارير لتأكيدها، فمصر واحدة ضمن أعلى البلدان في مؤشرات التفاوت في الدخل والثروة. التصريحات الأكثر أهمّية للرجل، الذي يمتلك مُنتجعاً سياحياً ربما هو الأكبر في البلاد، إن لم يكن في الشرق الأوسط، هو مديحه، طول الحوار، الاحتكارَ والتفرّدَ، وحبَّه لهما، وقوله: «لا أحبّ المنافسة وأحبّ أن ألعب بمفردي، وأن أكون أنا اللاعب الوحيد»، فهو إذاً، لا يرى نفسه ناجحاً في أيّ سياق فيه منافسة حقيقية، والحقيقة، أنّ هذا حال كثيرين من رجال الأعمال في مصر؛ لا ينجحون في أيّ سياقات تنافسية، بل حتّى في بعض السياقات الاحتكارية يفشلون أيضاً، فأخوه نجيب، كذلك، عندما ذهب للاستثمار في كوريا الشمالية، خسر جزءاً مهمّاً من أمواله، مع أنّ السياق هناك احتكاري، وعندما ذهب إلى الجزائر، أيضاً، وهي سياق لا يختلف كثيراً عن مصر في مؤشرات التنافسية، خسر جزءاً من أمواله. الرجل، نفسه، صرّح في مارس/ آذار الماضي أنّ ليس لديه اهتمام بالاستثمار في مصر، وفي نيّته نقل بعض أعماله إلى السعودية، بسبب بعض تصرّفات الجيش وشركاته، وتدخّلاته في السوق المصرية، ولاقى ردّة فعل كبيرة على تصريحاته حينها، وعاد ليعتذر، فزاد الطين بلّةً بقوله إنّ الجيش «يملك مصر وأحمس كان لَواءً»، لتنطلق موجات من تأييد كلامه أو السخرية منه، وإن كان محقاً في بعض جوانبه، إلا أنّ التقارير تشير إلى أنّ حصة القطاع الخاص في السوق لم تتقلّص بهذا القدر الذي يروج له، وأنّ النظام استجاب لعديد من توصيات البنك الدولي وصندوق النقد، وشركائهما الإقليميين، وطرح عديداً من الشركات المملوكة للجيش في البورصة، في خطوات غير مسبوقة ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي المُتعثّر. المشترك الوحيد بين كثير من رجال الأعمال، في برّ المحروسة، هو البحث عن الملاذات الضريبية الآمنة في الخارج، والحصول على أكبر امتيازات في الداخل. أحد أفراد العائلة باع شركة موبينيل، وتهرّب من حوالي 14 مليار جنيه ضرائب، وعادى نظام الرئيس محمد مرسي، لهذا السبب بالأساس. ثمّ عندما جاء النظام الجديد، قدّم الرشاوى والتبرعات والقرابين، وبالفتات، لصندوق تحيا مصر، وغيره. حصل على خصم أكثر من نصف المبلغ المُستحَقّ، ثم عادت شركته لتعوّض الضرائب، التي تعتبرها خسارة، واستحوذ على أجمل حديقة في حيّ الشيخ زايد ليحولّها مجموعةَ أبراجٍ من أغلى الأماكن في مصر والعالم، وبالطبعِ، فهو لا يرى في سكّان هذه المناطق مُستحقّين لهذا الفضاء العام المجّاني كغيرهم من مواطني الدول الأخرى، وإلا فالصحراء واسعة في مصر. العائلة الأغنى في مصر، التي نقلت أخيراً، إدارة استثماراتها إلى الإمارات، إحدى أكبر الملاذات الضريبية الآمنة، وسط أزمة اقتصادية مصرية حادّة، وكأنّها تقول؛ نحن مع البلاد في السرّاء، وفي الربح فقط، لكنّنا لسنا معها، أبداً، في الضرّاء أو أيّ أوضاع اقتصادية متردّية، وبطبيعة الحال، سيدافع بعضٌ، هنا، بأنّ هذا هو الأصل في الاستثمار، وشركات القطاع الخاص ليست جمعيات أهلية أو منظّمات خيّرية، ويغضّ هؤلاء الطرف، دوماً، عما يُنفقه أغنى أغنياء أعتى الاقتصادات النيوليبرالية على وقفيات وأنشطة خيرية في دولهم، في القطاعات كافّة، هذا، بعد التزامهم التام بالضرائب المُقرّرة قانوناً، والتي تُفرَض على الدخل والثروة والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وللأمانة، ليست هذه العائلة الوحيدة التي تفعل ذلك، فكثير من رجال الأعمال احتاطوا لعمليات الشراكة الجبرية، التي يُدخِلُهم فيها الرئيس والجيش مع الشركات المملوكة للقوّات المسلحة، في مشروعات بلا دراسة جدوى، ويدافعون عنها تملّقاً في البداية، ثم يمتعضون بصمت، وأحياناً بشكل غير مباشر، عبر أدواتهم الإعلامية. الرأسمالية المصرية، في كثير من رموزها وجوانبها، رثّة، بل شديدة الرثاثة والتردّي، وتتغذّى على الفساد، ولا تعيش من دونه، ولولا الاحتكارات والفساد ورأسمالية المحاسيب، فهؤلاء الأشخاص لم يكونوا لينجحوا في أيّ سياق تنافسي شريف، هم نجحوا على جثّة القطاع العام، الذي كان يشغل العديد من الصناعات، وصفّوا صناعات كبرى مثل الغزل والنسيج، وحوّلوها عماراتٍ وأبنيةً سكنيةً وتجاريةً فارهةً، ضمن مضاربات لا تنتهي، في سياق اندمجوا فيه مع كبار رؤوس البيروقراطية الفاسدة. بطبيعة الحال، عندما يتيح السياق غير التنافسي لشخص أو قلّة تحقيق هذا القدر من النجاح، وجمع الثروة، والدخول في قوائم أغنى أغنياء العالم، فلن يكون مُهمّاً حجم ثروته، فمصر جنّة بالنسبة إليه، ولن يكون مُهمّاً سوى الوصول إلى المائة مليون الأولى، فهو يمتلك أكبر مرسى لليخوت، وقرية سياحية، ويسير على درّاجته داخل أسوارها، في أمان من دون أن يرى مصر.

> المشترك الوحيد بين كثيرين من رجال الأعمال المصريين البحث عن الملاذات الضريبية الآمنة في الخارج، والحصول على أكبر امتيازات في الداخل

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads